

# معوقات تنفيذ ميزانية التنمية في ليبيا

■ طارق مامي \* ■ عبدالسلام البلعزي\*\*

## ■ ملخص

يهدف هذا البحث بشكل أساسي إلى تسليط الضوء على معوقات تفعيل دور ميزانية التنمية في ليبيا، ومن خلال إجراء كل من الدراسة النظرية والميدانية وإعداد استبيان وزع على عينة الدراسة المتمثلة في موظفي إدارة الميزانية بوزارة التخطيط ومدراء التخطيط بالوزارات والقطاعات الممولة من الدولة، حيث وزعت (52) استمارة استبيان استرجعت منها (38) استمارة استبيان. وتم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية لإجراء التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة. (SPSS)

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن (83 % ) من أفراد عينة الدراسة يؤكدون على قلة الماليين والفنيين المتخصصين في إعداد تقارير المتابعة بشكل دقيق ومحدد محاسبياً. حيث إن التقيد من قبل القطاعات ضعيف في إرسال تقارير المتابعة في تواريخها المحددة ويوجد بها نقص وشح في المعلومات بحيث لا يتم تعبئة كافة الخانات. ويؤكد (77 %) من أفراد عينة الدراسة أن تقارير المتابعة لا تعطي قدراً كافياً من المعلومات.

## ABSTRACT

The research mainly aims to highlights the problems of the development budget in Libya. Through both theoretical and field study by preparation of a questionnaire distributed to a sample study of (i) employment in the budgeting in ministry of planning (ii) director of planning in sectors and ministries. Were distributed (52) questionnaire and collective about (38) questionnaire. The data was analyzed using descriptive and analytical statistical methods.

The most important findings of the studying that (83 % ) of the research sample affirm there are a few of accounting and financial and special engineering. Also confirms (77 % ) of the study sample that the follow up reports don't provide accurate and precise time.

**Key words:** Budget, development plan, Public expenditure, ministry of planning, Capital expenditures.

\*محاضر بكلية الخليج، مسقط، سلطنة عمان، وأستاذ مشارك بكلية الاقتصاد جامعة الزاوية، ليبيا  
\* عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، ليبيا

## ■ مقدمة

تعتبر الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي، باعتبارها الأداة الأساسية التي تحدد أهداف الحكومة وسياستها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وعملية توزيعها، من المعلوم أنه ليس هناك دولة تمتلك القدرة للحصول على موارد غير محدودة بصرف النظر عن مدى ثرائها. لذلك فإن أسس إعداد الموازنة العامة للدولة تركز في عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة. وبمعنى آخر الكيفية التي يتم من خلالها تحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع باستخدام موارد محدودة. كما تمثل عملية إعداد الموازنة الوسيلة التي تتجسد من خلالها الخطط في الواقع الفعلي. ولهذا فإن هذه العملية تمثل عنصرا مهما في عملية التخطيط التنموي. واستمرارا للتنمية الاقتصادية ذاتها. هذا بالإضافة إلى أنها عنصر أساسي في نظام الإدارة المالية الذي يتميز بخصائص مهمة في نطاق الأداء المحاسبي والرقابة المالية.

كما أن إعداد الموازنة يؤثر في عملية تنفيذ البرامج والمشروعات لأنه يتولى عملية تخطيطها وتوزيعها. لذلك أصبح إعداد الموازنة وإقرارها يحظى بهذا الاهتمام الكبير (المهاني، 2000).

الموازنة العامة للدولة أداة رئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشكل الموازنة وإعدادها رافدا أساسيا في إغناء السياسة والجهد التنموي وتلمس الاحتياجات وأولويات التنمية، وتحاول الموازنة العامة أن تعطي فكرة موسعة عن جميع الإيرادات والنفقات الحكومية، وتعتبر هذه الورقة استكمالاً للجزء الأول بعنوان معوقات تنفيذ ميزانية التنمية "الجزء الأول (مامي، عامر، 2015).

## ■ مشكلة الدراسة

تمول الموازنة التنموية الحكومية عن طريق الاعتمادات المرصودة لها وفق قانون الميزانية للدولة، لغرض تحقيق الأنشطة والبرامج المسؤولة عن تنفيذها، ولذلك فإن قياس النتيجة في نهاية السنة ليس لغرض تحديد مقدار الربح أو الخسارة، وإنما لإعداد الموازنة في

السنة التالية أو السنوات اللاحقة على حسب الخطة التنموية سنوية أو ثلاثية أو غيرها، وبالإضافة لتحديد ومتابعة تنفيذ المشروعات التنموية ونسبة الانجاز المالي والفني وفق تقارير متابعة (مالية وفنية) معدة لهذا الغرض. هذا وما قد يتبعه من تعديلات على قيمة التعاقد على المشروعات نظرا لمتطلبات استكمال المشروعات التنموية ذات الطبيعة الفنية الخاصة، الأمر الذي قد يحتاج الى إجراءات مالية وقانونية معقدة وموافقات من جهات الاختصاص بعد عدة مشاورات واجتماعات مع الشركات المنفذة، وذلك على حسب النسب المتاحة في المناقلة بين المشروعات بقانون التخطيط الليبي ولائحته التنفيذية.

وبذلك يتم تحديد مخصصات الميزانية للقطاعات والجهات الممولة من الدولة، بالاعتماد على تقارير متابعة للمشروعات وفق عدة متغيرات ومعادلات لإمكانية الوصول إلى الاعتمادات التي يتم رصدها بالميزانية في السنة أو السنوات التالية، ويمكن طرح المشكلة في هذا السؤال: ماهي معوقات تنفيذ ميزانية التنمية في ليبيا؟ ويتفرع من هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي معوقات إعداد تقارير المتابعة بدقة وموثوقية باعتبارها أساسا لإعداد الموازنات وتحديد المبالغ المصروفة على المشروعات التنموية.

- ما هي المشاكل التي تعيق عملية تبويب وعرض وتنفيذ تقارير المتابعة وفق القواعد العامة لإعداد الموازنة التنموية في ليبيا؟

#### ■ أهمية الدراسة

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الأولية التي تناولت البحث في معوقات ميزانية التنمية في ليبيا، وبالتالي يمكن أن تساهم إيجاباً لإجراء المزيد من الدراسات والبحوث التي نأمل أن تساهم في الحد من المعوقات في تنفيذ ميزانية التنمية.

1. معرفة أسباب تأخر تقارير المتابعة المالية والفنية والحساب الختامي وفق قواعد المالية العامة.

2. تحديد أسباب تأخر إعداد الموازنة التنموية بشكل دقيق ومحدد.

3. معرفة العوامل والأسس العلمية المستخدمة في إعداد الموازنة العامة للتنمية ومدى تنفيذها وفق الخطة الاستراتيجية للدولة.

4. قد يستفيد من نتائج البحث أصحاب القرار المعنيين بإصدار التشريعات المتعلقة باللوائح المالية.

#### ■ أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تقييم ميزانية التنمية ومدى تنفيذها، أو التعرف على معوقات تنفيذ ميزانية التنمية ثم تقديم بعض المقترحات والتوصيات التي يرجى أن تساهم في تنفيذها، ومن هذه الأهداف ما يلي:

1. التعرف على معوقات إعداد تقارير المتابعة وتحديد نسبة المبالغ المصروفة على المشروعات التنموية.

2. التعرف على أسباب التأخر في إعداد تقارير المتابعة المالية والفنية والحساب الختامي لميزانية التنمية.

3. التعرف على مدى دقة وموثوقية تقارير المتابعة ومدى تبويبها وفق القواعد المحاسبية لإعداد الميزانية.

#### ■ فرضيات الدراسة:

يمكن وضع الفرضيات التالية التي يمكن قياسها وفق الآتي:

● الفرضية الأولى: لا يتم إعداد تقارير المتابعة بدقة وموثوقية في تحديد المبالغ المصروفة على المشروعات التنموية من الناحية المالية والفنية والقانونية.

● الفرضية الثانية: لا يتم تبويب وعرض وتنفيذ تقارير المتابعة والحساب الختامي وفق القواعد العامة لإعداد الموازنة التنموية.

#### مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المسؤولين عن التخطيط بوزارات الحكومة الليبية. حيث سعت الدراسة لأخذ وجهة نظر مدراء التخطيط بالوزارات الحكومية وموظفي إدارة الميزانية بوزارة التخطيط في المشاكل والصعوبات التي تحول دون تنفيذ ميزانية التنمية. وتتكون عينة الدراسة من عدد (52) موظفا وزعت عليهم الاستبانات، وكان إجمالي الردود

- المتحصل عليها من المستجوبين (38) استبانة صالحة للتحليل، حيث كانت مقسمة كالآتي:
1. موظفي إدارة الميزانية بوزارة التخطيط، حيث بلغ عدد المستجوبين (24) موظفا وزعت عليهم استمارات الاستبانة، وكان المسترجع منها (13) استمارة صالحة للتحليل.
  2. مدراء التخطيط بالوزارات المختلفة بالحكومة: حيث بلغ عدد المستجوبين (28) موظفا وزعت عليهم استمارات الاستبانة، وكان المسترجع منها (25) استمارة صالحة للتحليل.

#### ■ الدراسات السابقة

دراسة (الشاهين، 1417هـ) بعنوان: إدارة الموازنة الاتحادية للإمارات العربية المتحدة (الواقع والطموح).

هدفت الدراسة إلى تحليل واقع الموازنة العامة الاتحادية، وكفاءة وفاعلية الجهاز الإداري الذي يتولى إعدادها وتنفيذها ورقابتها، وأيضا التعرف على أهم مشكلات الموازنة العامة للاتحاد، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها أن مشكلات الموازنة الاتحادية تكمن في (تقدير النفقات العامة) و(تحديد الإيرادات الاتحادية).

● دراسة (يونس، 1998م) بعنوان: معالجة عجز الموازنة العامة بين الفكر الاقتصادي المعاصر والفكر الإسلامي "دراسة مقارنة"

هدفت الدراسة إلى استعراض أهم جوانب مشكلة عجز الموازنة العامة، بالتركيز على أهم أبعادها وطرق علاجها كما ترسمها المدارس الفكرية المختلفة. وقد توصلت الدراسة إلى أن منظور الاقتصاد الإسلامي لمعالجة مشكلة العجز في الموازنة العامة هو منظور شامل بالمعنى العلمي، ذو أسبقية مستتدة إلى حقائق وتجارب تاريخية. وقد توصلت أيضا إلى أن معاناة الدول النامية ازدادت سوءا مع الظروف التي عاشتها تلك الدول ومع غياب المنهجية العلمية التي تتناسب حال تلك الدول، وكذلك توصلت إلى أن صندوق النقد الدولي اقترح لمشكلة العجز في الموازنة العامة من منظور جديد يشمل معايير جيدة للتعامل مع المشكلة، ومؤشرات تتناسب مع ظروف الدول النامية وميزاتها النسبية، وأظهرت الدراسة

أن جميع السياسات التي طبقتها الدول على اختلاف توجهاتها ( برامج صندوق النقد الدولي، برامج الإصلاح التنموي، برامج الإصلاح الذاتي ) قد ساعدت في تحجيم مشكلة العجز في الموازنة العامة، إلا إنها أفرزت أيضا مجموعة من الآثار الجانبية السلبية.

• دراسة (علي، 1993م) بعنوان: تحليل مقارن لأساليب إدارة الموازنة العامة في إطار موازنة الرقابة وموازنة الأداء بالتطبيق في دولة الإمارات العربية المتحدة.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة أساليب إدارة الموازنة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة في إطار موازنة الرقابة، وتقديم إطار عام لهذه الأساليب في إطار موازنة الأداء، ومن أهم نتائج الدراسة أن موازنة الرقابة المطبقة حالياً في دولة الإمارات العربية المتحدة لا تساهم في التعرف على الكفاءة الاقتصادية لاستخدام المال العام.

دراسة (اللوذي والقطامين، 1996م) حول الموازنة العامة في الأردن ( من سنة 1979-1989م ).

هدفت الدراسة إلى محاولة إلقاء الضوء على موضوعين مهمين مرتبطين بإعداد الموازنة العامة في الأردن وهما:

1- تحليل الإيرادات والنفقات العامة للدولة وإلقاء الضوء على مقدار التغير في النفقات الرأسمالية وتطور الإيرادات المحلية والنفقات المتكررة للدولة، بالإضافة إلى تحليل نسبة الإيرادات الخارجية إلى النفقات الرأسمالية.

2- محاولة التأكد من وجود أو عدم وجود فروق ذات أهمية إحصائية بين الميزانيتين التقديرية بشقيها، الواردات والنفقات والتي تقوم الحكومة الأردنية بإعدادها وتنفيذها عبر الخط الزمني المستخدم في البحث.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. أن الموازنة التقديرية تتطابق إلى حد معقول مع الموازنة الفعلية بشقيها : الإيرادات والنفقات. بالرغم من التقلبات والتحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تميزت بها المنطقة بشكل عام.

2. أن الإيرادات المحلية قد زادت بمعدل 20 % سنويا والى أن الإيرادات الخارجية قد زادت بسنية 2,4 % خلال سنوات الدراسة، ويعزى السبب في ذلك إلى سياسة التصحيح الاقتصادي التي انتهجتها الدولة خلال سنوات الدراسة.

3. أن الإيرادات المحلية لا تغطي تمويل النفقات المتكررة ويعود سبب ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض سعر صرف الدينار بالرغم من السياسة المالية التي تنتهجها الدولة لتحسين حجم الإيرادات المحلية لزيادة الاعتماد على التمويل المحلي للنفقات المتكررة.

● دراسة (مامي وعامر، 2015م) معوقات تنفيذ ميزانية التنمية في ليبيا «الجزء الأول».

هدفت الدراسة إلى التعرف على تحديد أوجه الصرف ومدى صحة تبويبها، والتعرف على الخطوات الإجرائية في المنشور المعد لإعداد الميزانية وعلى الأهداف والسياسات وفق دراسات واستراتيجيات وطنية تعمل لتقديم أولويات الاستثمار العام فيما يتعلق بالإنفاق الرأسمالي. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ان (83 % ) من أفراد عينة الدراسة يؤكدون ضرورة إعادة تبويب ميزانية التنمية لتقديم إفصاح يوضح المخصصات المفوض بها على القطاعات والوزارات والأجهزة التنفيذية. ويؤكد (76 % ) من أفراد عينة الدراسة إن الدليل الإرشادي المعد من قبل وزارة التخطيط يساعد في عملية مراجعة وتقييم المشروعات في حال تطبيقه.

● ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها يمكن أن تساهم في تحديد معوقات تنفيذ ميزانية التنمية وإعطاء توضيح في إعداد وعرض تقارير المتابعة وفق القواعد العامة لإعداد الموازنة التنموية في ليبيا.

### ■ الإطار النظري

مفهوم التنمية: عملية إجراء تغييرات بنوية على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذلك فإن التنمية لم تعد مجرد الانتقال من نمط إنتاجي أدنى إلى نمط

إنتاجي أرقى. بل يمكن أن نصل إلى أن التنمية في جوهرها عبارة عن عملية تحرر ونهضة حضارية شاملة تقتضي الانعتاق من شبكة علاقات السيطرة والتبعية التي تربط البلدان المصنعة بالبلدان النامية والعمل على إقامة بنیان اجتماعي سياسي اقتصادي متطور والدخول في علاقات مناسبة للتعاون الدولي وتعبئة وتوظيف كافة الطاقات الذاتية من الموارد الطبيعية والبشرية لتأمين مستقبل أفضل يسمح بالحقاق بركب التقدم (طنيب وآخرون، 1993).

وتهدف التنمية إلى زيادة الدخل القومي من خلال تطوير الطاقات الإنتاجية للمجتمع، ورفع مستوى المعيشة، وضمان عدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، وتنمية الكوادر البشرية من خلال التعليم والتدريب والعناية الصحية، وتعديل الاختلالات الهيكلية للقطاعات الاقتصادية وذلك بعد إفساح المجال للصناعة بحيث تلعب دوراً قيادياً بالقطاعات الأخرى (بدران، 1989).

● **معوقات التنمية:** من معوقات التنمية عدم الاستقرار السياسي، وتخلّف البنية الأساسية للمجتمع، وعدم كفاية الادخار مما يؤدي إلى ضآلة رأس المال المستثمر وحتى إن وجد يتم توجيهه إلى استثمار غير منتج (في مشروعات الكسب السريع خصوصاً المضاربة في الأراضي والمباني والعقارات بدلاً من التوسع الإنتاجي).

● **مفهوم الموازنة العامة:** الموازنة العامة للدولة عبارة عن وثيقة تصب في قالب مالي قوامه الأهداف والأرقام، أما الأهداف فتعبر عما تعترّم الدولة القيام به من برامج ومشروعات خلال فترة زمنية، أما الأرقام فتعبر عما تعترّم الدولة إنفاقه على هذه الأهداف وما يتوقع تحصيله من مختلف مواردها خلال الفترة الزمنية عينها وهي تحدد عادة بسنة من الزمن (شكري، 1990).

وتعرف الموازنة العامة بأنها: خطة تتضمن تقديراً لنفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة قادمة، غالباً سنة، ويتم هذا التقدير في ضوء الأهداف التي تسعى إليها السلطة السياسية.

كما أن الموازنة بوصفها برنامجاً سنوياً حكومياً تعبر عن توجهات السلطة العامة



للسنة المقبلة وتترجم بصورة رقمية جميع أنشطة الدولة والإصلاحات المحتمل إدخالها. فإذا تضمنت الموازنة مثلاً زيادة في الاعتمادات المخصصة للتربية الوطنية فإنها تكون قد استهدفت توسيع التعليم الرسمي وتحسينه وإذا خفضت دولة كبرى اعتمادها العسكري تكون قد قدرت بأن هناك تحسناً سيطر على وضعها الأمني الخارجي (المعارك وشفيق، 2003). ومهما كانت التباينات أو الاختلافات في التفاصيل أو في التراكيب اللغوية بين هذه التعريفات وربما غيرها مما يقدمه آخرون، فإنه يمكننا إذا أمعنا النظر فيها أن نعثر على قاسم ومحور رئيسي مشترك بينها، لا يمكن لأي منها إهماله أو التكرار له، ويتمثل ذلك في أن الموازنة العامة دائماً تبرز بشكل عام كتعبير عن خطة عمل مستقبلية، ولهذا دلالاته الأساسية والهامة التي تجعل من مدونة الموازنة العامة وثيقة هامة تستقطب اهتمام وفضول معظم المواطنين أو المهتمين بحياة الدولة والمجتمع المعني.

#### ● أساليب إعداد الموازنة العامة للدولة

تطورت أساليب إعداد الموازنة العامة للدولة تبعاً للأحوال الاقتصادية وفيما يلي نبذة مختصرة لأساليب إعداد الموازنات (المعارك وشفيق، 2003):

1. الأسلوب التقليدي (موازنة البنود): لقد بدأ تطبيق موازنة البنود في عام 1921 بالولايات المتحدة الأمريكية، لتكون موازنة تنفيذية شاملة على أساس يساعد التمييز بين النفقات الجارية والرأسمالية، حيث تم تصنيف النفقات تبعاً لنوعيتها وليس وفقاً للغرض منها، وتم تقسيمها إلى فئات رئيسية تسمى أبواب وتم تقسيم هذه الأبواب إلى بنود فرعية. وقد اهتم هذا الأسلوب بالجانب الرقابي على النفقات أكثر من الاهتمام بالخدمات نفسها والتي تم الإنفاق من أجلها. حيث إن التبويب على أساس نوع المصروف لا يوضح ما إذا كانت المصروفات قد حققت الهدف من إنفاقها أم أنها مجرد مصروفات تم سدادها.

2. أسلوب موازنة الأداء: تعرف بأنها ذلك التصنيف في الموازنة الذي ينقل التركيز من وسائل القيام بالعمل إلى العمل المنجز نفسه. إذ إن الموازنة تعتمد لتحقيق أهداف معينة وليس لمجرد شراء سلع وخدمات. ومن ثم فهذه الموازنة تلقي الضوء على العمل

- الذي تم أو الخدمة التي أنجزت للتأكد من أن النتائج التي تحققت توازي ما كان مخططا لها، وتعتبر موازنة الأداء محصلة للمحاولات الأولى لإصلاح نظام موازنة البنود بهدف التركيز على قياس الكفاءة الإدارية وتقليل النفقات عند إنجاز المشاريع.
3. أسلوب موازنة البرامج والأداء (موازنة التخطيط والبرمجة): ظهر هذا الأسلوب نتيجة الحاجة إلى ربط البرامج الحكومية بالخطة العامة للدولة. فهذه الموازنة تهدف إلى الربط بين الاعتمادات وبين تحقيق الأهداف المخططة وهي تعتبر وسيلة لاتخاذ القرارات التي تتعلق بالمفاضلة بين البرامج البديلة والمتنافسة لتحقيق أهداف معينة، وهكذا تعطى لوظيفة التخطيط الأولوية على كل من وظيفة الرقابة على الصرف أو إدارة النشاط الحكومي من خلال البرامج وبذلك فهي تجمع بين الأبعاد الثلاثة للموازنة (تخطيط، تنفيذ، رقابة). هذه الموازنة بدأ تطبيقها في أجهزة الحكومة الفيدرالية الأمريكية عام 1955 مما أدى إلى ظهورها وانتشارها وجذب اهتمام الكثير من الدول وكذلك اهتمام هيئة الأمم المتحدة التي أصدرت كتيباً بعنوان موازنة البرامج سنة 1965.
4. أسلوب الموازنة الصفرية: عرفت هذه الموازنة على أنها عملية تخطيط تتطلب من كل مدير أن يبرر جميع محتويات موازنته بالتفصيل مبتدأً من نقطة الصفر (بحيث تفترض عدم وجود أية نفقات في بداية السنة المالية). بمعنى أنها تتطلب أن تقوم كل جهة بمراجعة وتقييم برامجها ومشاريعها الحالية والجديدة بطريقة منتظمة وعلى أساس التكلفة والعائد والفعالية.
5. أسلوب الموازنة التعاقدية: هي محاولة تشكيل الموازنة العامة على أنها نظام عقد صفقات بين جهة منفذة والحكومة. بمعنى أن تقوم الحكومة بطرح مشاريعها وبرامجها المستقبلية أمام الجميع (قطاع عام وخاص) بغرض الفوز بمتعاقدين ينفذون تلك البرامج المشاريع بأقل تكلفة ممكنة وفي الوقت المناسب شريطة أن تحقق تلك البرامج والمشاريع الأهداف المخطط لها.
- والجدول التالي يوضح التطور لإعداد الموازنة العامة:

## جدول رقم (1) مراحل تطور إعداد الموازنة العامة

المرحلة	مرحلة الرقابة	مرحلة البرامج والأداء	مرحلة التخطيط	استغلال الموارد المتاحة
دور الدولة	يقتصر على الخدمات السيادية والاجتماعية	تنمية الإدارة في المنظمات الحكومية	تنمية شاملة وربط السياسة المالية والاقتصادية الحكومية بخطة اقتصادية محددة	تحقيق التكامل بين التخطيط والبرمجة والموازنة
الوحدة المحاسبية	الاعتماد	برنامج متكامل لكل الأنشطة والبرامج	الأهداف الاستراتيجية للخطة	البدايل المنافسة على الموارد الاقتصادية
مسمى الموازنة	موازنة البنود وموازنة الرقابة	موازنة البرامج والأداء	موازنة التخطيط القومي والبرمجة	الموازنة الصفرية والموازنة التعاقدية
هدف الموازنة	تحقيق الرقابة المالية والتشريعية للتأكد من تحصيل الإيرادات وفقا للقانون	توفير معلومات تساعد الإدارة على استغلال موارد بكفاءة وفعالية	أداة للتخطيط القومي الشامل وتوفير المعلومات اللازمة	توضيح وبيان جميع النشاطات ومدى جدواها
أسس التبويب	الأساس الإداري والأساس النوعي	التبويب الاقتصادي	التبويب حسب البرامج والأنشطة	التبويب الإداري والاقتصادي والوظيفي
القواعد العامة لإعداد الموازنة	الوضوح والعمومية والشمولية والوحدة والدقة والتوازن	المرونة والعمومية والشمولية والوحدة	المشاريع تتطلب عددا متصلا ومتتاليا من السنوات، وهناك خروج عن قاعدة التوازن	قاعدة الوحدة قاعدة السنوية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الإطار النظري

### الإطار العملي

تهتم الدراسة بمعوقات تنفيذ ميزانية التنمية حيث اعتمدت على مجموعة من العوامل (المتغيرات)، وقد اعتمد البحث على قائمة الاستبيان المعدة على أساس معوقات تنفيذ ميزانية التنمية، وبالتالي فقد تم ترميز الفقرات الواردة بقوائم الاستبيان، وربطها

بفرضيات البحث ذات الصلة، هذا وقد تم مراجعة ضبط الترميز، والتأكد من صحتها قبل عملية إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي بغرض التحليل، معتمداً في ذلك على تحديد مدى للمتوسط الحسابي في إجابات عينة البحث على الاستبيان، وذلك باعتماد درجة تأثير (3.4) ونسبة (68 %) من حيث قبول أو رفض الفرضية، كما تم وضع خمسة مستويات للإجابة موزعة على فقرات الاستبيان ويمثل كل مستوى وزناً معيناً للإجابة تتدرج من (1-5) وذلك لغرض التحليل الإحصائي كما موضح أدناه:

جدول رقم (2) مستوى الأوزان للإجابات

نوع الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق نسبياً	موافق	موافق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5

وقد تم اعتماد مقياس لكرت ( Likert ) الخماسي الأبعاد بدرجات (غير موافق بشدة، غير موافق، موافق نسبياً، موافق، موافق بشدة). لتحديد درجة ملائمة الفقرات الواردة بنموذج الاستبيان من خلال متوسط إجابات الفقرات ونسب الاستخدام وهي كالآتي:

جدول رقم (3)

درجة ملائمة الفقرات

المقياس	القيمة الترتيبية	الدرجة المعيارية	النسبة	التقييم
لكريت الخماسي	1	من 1 إلى أقل من 1.80	20 % - 36 %	ضعيف جداً
	2	من 1.80 إلى أقل من 2.60	36 % - 52 %	ضعيف
	3	من 2.60 إلى أقل من 3.4	52 % - 68 %	مقبول
	4	من 3.4 إلى أقل من 4.20	68 % - 84 %	جيد
	5	4.20 فأكثر	84 % فأكثر	مرتفع

وقد تم اعتبار كافة الإجابات التي تقع بين الفئات الثلاثة الأولى على إنها مؤشرات على وجود ضعف يتراوح بين ضعيف جدا وضعيف في تحديد النقاط للاختبارات في معوقات تنفيذ ميزانية التنمية. وتم تنفيذ عمليات التحليل الإحصائي من خلال حزمة الأساليب الإحصائية SPSS الملائمة لتحليل البيانات.

#### ■ ثبات أداة الدراسة

لغرض التحقق من ثبات أداة الدراسة تم استخدام معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي:

جدول رقم (4) نتائج الثبات (اختبار كرونباخ ألفا)

كرونباخ الفا	عدد الفقرات	المجال
0.633	10	تصنيف وتبويب تقارير المتابعة لتحديد المصروفات
0.613	4	تصنيف وتبويب التقارير حسب القواعد المحاسبية
0.677		المتوسط الإحصائي للمتغيرات مجتمعة

باستعراض قيم كرونباخ ألفا نجد أنها تجاوزت ( 60 % )، وبذلك فهي تشير إلى قيم ثبات واتساق داخلي بدرجة عالية بين أفراد عينة الدراسة فيما بينها، وهو ما يدل على أن العينة المختارة هي من المجتمع المراد قياسه، وبالتالي الاستنتاج بأنها مناسبة لتحقيق أغراض الدراسة.

#### اختبار الفرضيات وعرض النتائج

تمت إجراءات التحليل الإحصائي لاستخراج النتائج وفحص فرضيات الدراسة على مرحلتين: الأولى تناولت الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة من حيث استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، أما المرحلة الثانية فتناولت اختبار فرضيات الدراسة عن طريق استخدام اختبار T-test المزدوج.

أولاً: عرض نتائج الإحصاء الوصفي

1. توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات الديموغرافية

جدول رقم (5) توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير (المؤهل العلمي)

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
المؤهل العلمي	ماجستير	6	٪ 16
	بكالوريوس	27	٪ 71
	دبلوم عالي	4	٪ 11
	دبلوم متوسط	1	٪ 1

تشير قيم التكرارات والنسب المئوية بالنسبة للمؤهل العلمي أن 16 ٪ من أفراد عينة الدراسة هم من حملة الماجستير . أما حملة البكالوريوس فقد كانت نسبتهم 71 ٪ بعدد 27 من أفراد العينة البالغ 38 فرداً. أما المتحصلون على دبلوم عال ومتوسط فهي نسبة بسيطة حيث تمثل نسبة 12 ٪ من أفراد العينة. وهذا التنوع في الشهادات يفيد الدراسة من حيث تعدد الآراء والأفكار والمدارك والخبرات لاشتمال أفراد العينة على كل الدرجات العلمية.

جدول رقم (6) توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير (التخصص)

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
التخصص	مالية وإدارية	31	٪ 82
	فنية وهندسية	7	٪ 17

تشير قيم التكرارات والنسب المئوية بالنسبة لمتغير التخصص أن 82 ٪ من أفراد عينة

الدراسة هم من التخصصات المالية والإدارية . أما التخصصات الفنية والهندسية تمثل 17 % من أفراد عينة الدراسة وهذا التنوع يدعم هدف الدراسة ويقوي نتائجها .

جدول رقم (7) توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير (المستوى الوظيفي)

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
المستوى الوظيفي	رئيس قسم	10	26 %
	رئيس وحدة	6	16 %
	مدير إدارة	20	53 %
	موظف	2	5 %

تشير قيم التكرارات والنسب المئوية بالنسبة لمتغير المستوى الوظيفي أن 53 % من أفراد عينة الدراسة هم من ذوي الإدارات العليا . ويأتي في المرتبة الثانية رؤساء الأقسام بنسبة 26 % أما المرتبة الثالثة وهي رؤساء الوحدات بنسبة 16 % ونسبة 2 % من الموظفين وهذا يفيد الدراسة من حيث رأي جميع المستويات الوظيفية .

جدول رقم (8) توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير (سنوات الخبرة)

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	8	8 %
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	12	32 %
	من 10 سنوات فأكثر	18	47 %

تشير قيم التكرارات والنسب المئوية بالنسبة لمتغير سنوات الخبرة أن الفئة التي خبرتها من

10 سنوات فأكثر هي الفئة الأكبر بنسبة 47٪ من أفراد عينة الدراسة وفي المرتبة الثانية من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات بنسبة 32٪ والفئة التي أقل من 5 سنوات هي الأقل بنسبة 8٪. وهذا يفيد الدراسة من حيث الحصول على رأي جميع الخبراء في مجال التخطيط.

## 2. التحليل الوصفي لكل متغير من متغيرات الدراسة:

استخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لكل فقرة من فقرات كل متغير من متغيرات الدراسة، والجداول التالية توضح النتائج كالتالي:

### 1. معوقات إعداد تقارير المتابعة.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات (1-10) من الاستبيان والجدول رقم (9) يوضح المتوسط الحسابي ونسبة المئوية والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف.

جدول رقم (9) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من الاستبيان

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
1	تأخر الحساب الختامي ناتج من التأخر في تقارير المتابعة الواردة من القطاعات.	4.58	91.58%	0.976	21.32
2	يتم إعداد تقارير المتابعة من القطاعات في المواعيد المحددة.	1.89	37.89%	1.060	55.95
3	تقرير المتابعة يعتبر مرآة لما تم تنفيذه من الخطة خلال السنة.	4.32	86.32%	1.118	25.89
4	من معوقات إعداد تقارير المتابعة قلة الماليين والفنيين المتخصصين.	4.16	83.16%	1.197	28.80
5	من معوقات إعداد تقارير المتابعة عدم إعداد لجنة في وقتها المحدد.	3.71	74.21%	1.374	37.02
6	من معوقات إعداد تقارير المتابعة عدم الالتزام بالوقت المحدد.	3.74	74.74%	1.349	36.11



الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
7	من معوقات إعداد تقارير المتابعة قلة المختصين في المراجعة الداخلية بالقطاعات.	4.13	%82.63	1.234	29.87
8	من معوقات إعداد تقارير المتابعة نتيجة إهمال من المراقب المالي	4.21	%84.21	1.069	25.40
9	اعتماد تقارير المتابعة من إدارة المراجعة الداخلية بالقطاعات احد أسباب التأخير.	3.03	%60.53	1.365	45.12
10	يتم اعتماد معايير ضبط الرقابة الداخلية عند إعداد تقارير المتابعة.	2.47	%49.47	1.202	48.60
	المتوسط الإجمالي للفقرات	3.54	%70.70	0.522	14.77

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (9) أن نسبة المتوسط الحسابي للمجموعة ككل والتي تتعلق بتقارير المتابعة المطبقة حالياً لتحديد المصروفات على المشروعات بلغت (3.54) ونسبة (70 %) وأن متوسط نتيجة الإجابات لكل فقرة متقاربة فيما عدا الفقرات رقم (10.2) والتي سببت انخفاض المتوسط العام لهذه المجموعة وذلك لعدم إعداد تقارير المتابعة من القطاعات في المواعيد المحددة، ولا توجد معايير في ضبط الرقابة الداخلية عند إعداد تقارير المتابعة من القطاعات.

تبين قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات مجال تقارير المتابعة أن الفقرة الأولى والتي تنص على تأخر الحساب الختامي ناتج من تأخر تقارير المتابعة الواردة من القطاعات» قد احتلت الترتيب الأول بوسط حسابي بلغ (4.58) وانحراف معياري قدره (0.976) وهذا الوسط يمثل نسبة مئوية قدرها (91 %).

## 2. تبويب وعرض التقارير حسب القواعد العامة لإعداد الموازنة

تم اختبار هذه المجموعة من خلال الفقرات (11-15) من الاستبيان والجدول رقم (10) يوضح المتوسط الحسابي والنسبة المئوية والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف.

جدول رقم (10) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من الاستبيان

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
11	يتم إصدار التقارير المالية والحساب الختامي بشفافية تامة.	3.32	٪ 66.32	1.165	35.13
12	عرض تقارير المتابعة وتبويبها وفق القواعد العامة لإعداد الموازنة.	2.74	٪ 54.74	0.950	34.70
13	لا تعطي تقارير المتابعة والحساب الختامي قدر كافٍ من المعلومات.	3.87	٪ 77.37	1.298	33.55
14	السجلات المحاسبية وتقارير المتابعة المالية والفنية غير موثوق فيها ولا يمكن الاعتماد عليها.	4.16	٪ 83.16	0.823	19.79
15	الوضوح والدقة في إعداد الموازنة والحساب الختامي	3.66	٪ 74.23	1.234	28.50
	المتوسط الإجمالي للفقرات	3.31	٪ 66.14	0.861	26.03

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (10) أن نسبة المتوسط الحسابي للمجموعة ككل والتي تتعلق بعرض تقارير المتابعة بلغت (3.31) ونسبة (66 ٪) وأن متوسط نتيجة الإجابات لكل فقرة متقاربة فيما عدا الفقرة رقم (12) والتي سببت انخفاض المتوسط العام لهذه المجموعة وذلك لعدم إعدادها وتبويبها وفق القواعد المحاسبية.

جدول رقم (11) ملخص لقياس معوقات تنفيذ ميزانية التنمية

المتغيرات	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
لا تفي تقارير المتابعة بوضعها الحالي في تحديد المبالغ المصروفة على المشروعات من الناحية المالية والفنية والقانونية.	3.54	70.70%	0.522	14.77
لا يتم إعداد وعرض تقارير المتابعة والحساب الختامي لتصنيف المصروفات حسب القواعد العامة لإعداد الموازنة.	3.31	66.14%	0.861	26.03
مجموع مقاييس معوقات تنفيذ ميزانية التنمية	3.42	68.22%	0.733	7.33

من خلال تتبع النتائج نلاحظ أن المتغير المتعلق بأن تقارير المتابعة لا تفي في تحديد المصروفات يحتل المرتبة الأولى بنسبة ( 70 %) وانها لا تنفذ حسب القواعد المحاسبية والثانية بنسبة (66 %) وهي نسبة ضعيفة. وإجمالاً تشير النسبة المئوية لعينة الدراسة (68 %) على وجود معوقات في متابعة تنفيذ ميزانية التنمية بوسط حسابي (3.42).

وبما أن منهجية الدراسة قد حددت وسط حسابي افتراضي قدره (3.40) وبما نسبته (68 %) للدرجة التي يقبل بها الباحثون كون الإجراء مقبول من عدمه، لذا فإن نتيجة هذا التحليل تشير إلى أن متغير الدراسة الأول المتمثل في تصنيف و تويب تقارير المتابعة لتحديد المصروفات على المشروعات بلغت (3.54) وبنسبة (70 %). وكذلك أن التقارير لا تعد وفق القواعد العامة لإعداد الموازنة يعتبر ضعيفا حيث كانت بنسبة (66 %).

#### ثانيا نتائج الإحصاء التحليلي (الاستدلالي)

تم استخدام اختبار (T-test) المزدوج لمقارنة المتوسطات الحسابية الفعلية لكل متغير من المتغيرات المستقلة، والمتمثلة في تقارير المتابعة المطبقة حالياً في تحديد المصروفات على المشروعات، وبأن تقارير المتابعة والحساب الختامي مبوبة وفق القواعد المحاسبية

وبشفافية تامة وتعطي قدرا كافيا من المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، مع الوسط الحسابي للمتغير التابع المتمثل في معوقات متابعة وتنفيذ ميزانية التنمية وذلك لتحديد ما إذا كان الفرق بين الوسط الحسابي لكل متغير وبين متغير تنفيذ ميزانية التنمية ذا دلالة إحصائية وذلك عند مستوى ثقة إحصائية ( $\geq 0.05$ )، ويوضح الجدول التالي نتائج الاختبار (T-test) المزدوج للمتوسطات الحسابية للعوامل المستقلة.

جدول رقم (12) اختبار T المزدوج لقياس معوقات تنفيذ ميزانية التنمية

المتغيرات	الوسط الحسابي	قيمة T	مستوى المعنوية	القرار
لا تفي تقارير المتابعة بوضعها الحالي من تحديد المبالغ المصروفة على المشروعات من الناحية المالية والفنية والقانونية.	3.54	6.316	0.000	قبول
لا يتم إعداد وعرض تقارير المتابعة والحساب الختامي لتصنيف المصروفات حسب القواعد المحاسبية.	3.31	2.199	0.034	قبول

من الجدول السابق نستنتج ما يلي:

1. فيما يتعلق تقارير المتابعة المطبقة حاليا في تحديد المصروفات على المشروعات، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هذا المتغير (متابعة ميزانية التنمية) و تنفيذ ميزانية التنمية حيث كانت قيمة  $t$  تساوي (6.316)، ومستوى معنوية لهذه القيمة يبلغ ( $\text{Sig} = 0.000$ )، مما يدل على أن الفرق بين متوسط موافاة تقارير المتابعة المطبقة حاليا في تحديد المصروفات على المشروعات وبين معوقات تنفيذ ميزانية التنمية ذو دلالة إحصائية قوية لأن مستوى المعنوية أقل من مستوى الدلالة المعتمد بالدراسة وهو ( $\alpha = 0.05$ ). وعليه يتم قبول الفرض الذي ينص على أن التقارير الحالية لا تفي في تحديد المصروفات على المشروعات لعدة أسباب منها تأخر التقارير من القطاعات.

2. فيما يتعلق بأن تقارير المتابعة والحساب الختامي معدة و مبوبة وفق القواعد المحاسبية وبشفافية تامة وتعطي قدرا كافيا من المعلومات و يمكن الاعتماد عليها، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هذا المتغير (ومتابعة ميزانية التنمية) و تنفيذ ميزانية التنمية حيث كانت قيمة  $t$  تساوي (2.199)، ومستوى معنوية لهذه القيمة يبلغ ( $Sig = 0.034$ )، مما يدل على أن الفرق بين متوسط تقارير المتابعة والحساب الختامي معدة ومبوبة وفق القواعد المحاسبية وبين تنفيذ ميزانية التنمية ذو دلالة إحصائية قوية لأن مستوى المعنوية أقل من مستوى الدلالة المعتمد بالدراسة وهو ( $\alpha = 0.05$ ). وعليه يتم قبول الفرض الذي ينص على أن تقارير المتابعة والحساب الختامي لا يتم إعدادها وتبويبها وفق القواعد المحاسبية ولا تعطي قدرا كافيا من المعلومات ولا يمكن الاعتماد عليها وتنفيذها.

#### ■ النتائج والتوصيات:

##### ● أولاً: النتائج

من خلال الدراسة التحليلية التي تمت يمكن عرض النتائج التالية:

1. أظهرت نتائج الدراسة بأن (70 %) من أفراد عينة الدراسة أكدوا على وجود معوقات في تنفيذ ميزانية التنمية فيما يتعلق بتحديد المبالغ المصروفة على المشروعات وذلك من خلال الآتي:

أ. أكد (91 %) من أفراد عينة الدراسة بأن تأخر الحساب الختامي ناتج من التأخر في تقارير المتابعة الواردة من القطاعات.

ب. أكد (83 %) من أفراد عينة الدراسة أن من معوقات تنفيذ ميزانية التنمية قلة المالىين والفنيين المتخصصين في إعداد تقارير المتابعة بشكل دقيق ومحدد محاسبيا، وأيضا ضعف التقيد من قبل القطاعات في إرسال تقارير المتابعة في تواريخها المحددة مع وجود نقص وشح في المعلومات بحيث لا يتم تعبئة كافة الخانات المحددة.

ج. أكد (84 %) من أفراد عينة الدراسة أن من معوقات تنفيذ ميزانية التنمية وجود إهمال من المراقب المالي في الإسراع في اعتماد تقارير المتابعة الواردة من القطاعات.  
د. أكد (74 %) من أفراد عينة الدراسة أن من معوقات تنفيذ ميزانية التنمية عدم الالتزام بالوقت المحدد بالمناشير المعدة من وزارة التخطيط في إعداد التقارير التي تحدد نسبة المصروفات على المشروعات.

2. أظهرت نتائج الدراسة بأن (66 %) من أفراد عينة الدراسة أكدوا على وجود معوقات تنفيذ ميزانية التنمية فيما يتعلق بعرض وتبويب تقارير المتابعة وذلك من خلال الآتي:

أ. أكد (77 %) من أفراد عينة الدراسة أن من معوقات تنفيذ ميزانية التنمية أن تقارير المتابعة لا تعطي قدرا كافيا من المعلومات.

ب. أكد (83 %) من أفراد عينة الدراسة أن من معوقات تنفيذ ميزانية التنمية أن السجلات المحاسبية والتقارير المالية والفنية بشكلها الحالي غير موثوق فيها ولا يمكن الاعتماد عليها.

ج. أكد (74 %) من أفراد عينة الدراسة أن من معوقات تنفيذ ميزانية التنمية عدم الوضوح والدقة في إعداد الحساب الختامي.

#### ● ثانياً: التوصيات

توصي الدراسة بالآتي:

1. ضرورة الاهتمام بالزام الوزارات والقطاعات الممولة من الدولة وحثهم على إرسال تقارير المتابعة وفق القانون الذي ينص على أن ترسل تقارير المتابعة ربع سنوية في المواعيد المحددة ووفق النماذج المرفقة وذلك من خلال تكثيف الدورات التدريبية لموظفي إدارات التخطيط بالقطاعات.

2. الحرص على إعداد تقارير المتابعة بشكل دقيق وتحديد نسبة المبالغ المصروفة على المشروعات وذلك من خلال اختيار المراقبين الماليين بوزارة المالية بمؤهلات متخصصة

- في المالية والمحاسبة، وتأهيلهم بدورات مكثفة في المحاسبة والمالية العامة.
3. ضرورة العمل على اختيار موظفي إدارات التخطيط بالوزارات والقطاعات من المؤهلات العلمية وبمزيج من المؤهلات في المالية والفنية (محاسبة حكومية وهندسة مدنية ومعمارية) ليتسنى تحديد نسبة المنجز بالمشروعات (خاصة المشروعات المتخصصة التي يصعب فيها تحديد النسب) وفق الطرق العلمية المتعارف عليها.
4. ضرورة العمل على إعداد الميزانية التتموية وفق اختصاصات كل وظيفة وذلك تطبيقاً لمبادئ الحوكمة، والرقابة الداخلية.

### قائمة المراجع

1. الشاهين، عبدالرحمن عبداللطيف، إدارة الموازنة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة بين الواقع والطموح، الإدارة العامة، العدد الثالث، 1417هـ.
2. الدوري، مؤيد عبد الرحمن، الجنابي، طاهر موسى، إدارة الموازنات العامة، عمان، دار زهران للنشر، 1999م.
3. العربي، علي، عساف، عبدالمعطي، دورة الموازنة العامة ومشكلاتها في الدول النامية، المنظمة العربية للعلوم الادارية 1986م.
4. اللوزي، سليمان أحمد، القطامين، أحمد عطا الله، دراسة تحليلية للموازنة العامة في الأردن (من سنة 1979-1989م)، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الثامن، 1996م.
5. المعارك، محمد عبد العزيز، شفيق، علي، أصول وقواعد الموازنة العامة، جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع - جامعة الملك سعود، 2003م
6. المهابني، محمد خالد، الموازنة العامة للدولة في سوريا الواقع والآفاق، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية، العدد الأول 2000.
7. شكري، فهمي، الموازنة العامة ماضيها وحاضرها ومستقبلها في النظرية والتطبيق، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1990م
8. علي، محمد حسين، تحليل مقارن لأساليب إدارة الموازنة العامة في إطار موازنة الرقابة وموازنة الأداء بالتطبيق في دولة الإمارات العربية المتحدة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، كلية التجارة، 1993م.
9. مامي، طارق، عامر، شكري، معوقات تنفيذ ميزانية التتمية في ليبيا "الجزء الأول" مؤتمر المحاسبة والمراجعة، بجامعة كلوج نابوكا، للفترة 6-9 سبتمبر 2015، بمدينة كلوج نابوكا، رومانيا. (نشرت بمجلة (89, vol.2, 2015-Virgil Madgearu review of economic studies and research, pp69)
10. يونس، أحمد، معالجة الموازنة العامة بين الفكر الاقتصادي لمعاصر والفكر الإسلامي" دراسة مقارنة"، الإدارة العامة، العدد الأول، 1998م.